- بيان للرأي العام ووسائل الإعلام في الجمهورية التركية -

يؤسفني ما اطلعت عليه من أخبار نشرتها بعض وسائل الإعلام مؤخراً، شتملت على افتراءات وروايات عارية عن الصحة بعد أن تم إجتزاء وبتر بعض الأحداث ثم ربطها بتلك الإفتراءات، رغم أن الإفادة التي أدليت بها في التحقيقات وأمام الادعاء العام والإثباتات تنفي كل ما ورد في تلك الأخبار.

أنا لست جاسوساً، ولم أتلقى أي توجيهات أو أوامر أو عروض للقيام بأي أعمال تجسسية ولم أزود أي جهاز استخبارات خارجية لا فرنسية ولا غيرها بأي معلومات سرية أو سياسية أو عسكرية (سواء كانت معلومات صحيحة أو غير صحيحة).

أنا ناشط حقوقي أجبرته ظروف حرمان أطفاله (المولودين في تركيا ووصلت أعمارهم إلى ثمان سنوات لأسباب يطول شرحها) من حقهم بالتحاقهم بالتعليم الأساسي رغم الكثير من المحاولات المثبتة التي قمت بها وأليتي باءت بالفشل، فوجدت نفسي مضطراً للبحث عن دولة تمنح حق التقديم على طلب تأشيرة (لجوء إنساني وليس سياسي كما ورد في الأخبار)، فوجدت أن فرنسا هي إحدى الدول التي تسمح بتقديم مثل هذا الطلب عبر قنصليتها، فقد من الطلب وبعد إنتظار لعشر أشهر أجريت المقابلة برفقة أطفالي في (مايو 2023)، وبطبيعة الحال سألني موظف القنصلية عن أسباب تقديم الطلب وعن طبيعة عملي، وبعد إنهاء المقابلة طلب مني إرسال إيميل يحوي مرفقات تؤكد صحة أقوالي، فأرسلت الوثائق التي تؤكد حرمان أطفالي من التعليم ووثائق تؤكد وجود قرار ترحيل بحقي وبعض الروابط لمقالاتي ولقاءاتي التلفزيونية (وهي ليست سرية ويمكن للجميع الإطلاع عليها)، وروابط تؤكد إعتقالي السابق في سوريا، وبعد ذلك بقيت في فترة إنتظار لدراسة الطلب.

في (أكتوبر 2023) تعرضت للتهديد بالترحيل بسبب نشاطي الحقوقي، ثم بعد أيام تبعه أمرٌ آخر لا يقل أهمية عن التهديد بالترحيل، مما زاد من مخاوفي وشعوري بالتهديد، فتملكني الخوف لأن ترحيلي إلى سوريا يهدد حياتي بسبب وضعي الخاص وإعتقالاتي السابقة، فقمت حينها بتصوير فيديو شرحت فيه ما حدث معي بالتفصيل ونشرته عبر اليوتيوب، ثم قمت بنشر بيان عبر صفحتي على الفيس بوك أعلن فيه توقفي عن نشاطي الحقوقي والإعلامي في ظل الظروف التي أحاطت بي، ثم توجهت إلى (محكمة تشاغليان) وقدمت معروض (إخبار) للمدعي العام، ثم قمت بمراسلة القنصلية الفرنسية عبر الايميل استفسر فيه عن مصير التأشيرة وعكست لهم التهديد بالترحيل والأمور التي حصلت معي مؤخراً وأشعرتني بالخوف، وطلبت منهم مراسلتي عبر الايميل وعدم الإتصال بي هاتفياً في حال رغبتهم بالتواصل معي وكان ذلك بسبب الخوف الذي تملكني من التهديدات وليس للأسباب التي تم افتراؤها في الأخبار، ومع ذلك اتصلت بي القنصلية هاتفياً لاحقاً لإبلاغي بصدور الموافقة على منحي للتأشيرة.

في تاريخ 22.11.2023 تم منحي التأشيرة وفي تاريخ 27.11.2023 توجهت إلى القنصلية لإستلام أوراق التأشيرة، وبعد ثلاث ساعات تم إعتقالي.

في تاريخ (15.11.2023) قمتُ بنقل منزلي إلى ولاية بورصة بعد عشرين يوم من البحث عن منزل وكان ذلك قراري وبإرادتي ودون تلقي أي توجيهات من أي أحد وليس كما وردَ في الأخبار.

أؤكّد أن حصولي على التأشيرة و نقل منزلي كان قبل تواصلي مع (تجمّع أصدقاء حلب) ممّا ينفي الكثير من الإفتراءات التي تمّ تداولها في الأخبار.

إنّ (تجمّع أصدقاء حلب) الذي يرأسه السيدة (ايرين) حسب ما أخبرني به المدعو (حسام النهار) وحسب صفحتهم الرسميّة على الإنترنت، هو عبارة عن جمعية تقدم المساعدة التطوعيّة للراغبين بالوصول إلى فرنسا من اللاجئين لمساعدتهم في إستقبالهم في المطار والبحث عن منزل للإستئجار وتسيير إجراءات معاملة تقديم طلب الإقامة والمساعدة في تسجيل الأطفال في المدارس، ومثل هذه الجمعيات متعارف عليها في جميع دول اللجوء الأوربية وفي امريكا وكندا أيضاً، وبسبب عدم وجود أي أصدقاء لي أو معارف في فرنسا، كان لا بدّ لي من الإستعانة بمثل هذه الجمعيات لمساعدتي في الفترة الأولى من وصولي إلى فرنسا.

في تاريخ (23.11.2023) مساءً كان أوّل تواصل لي مع التجمّع وقمنا بإنشاء مجموعة الواتس آب لإجراء محادثة صوتية جماعية للتنسيق فيما ذكرته، ولم يكن لأي أهداف تجسسية كما وردَ في الإفتراءات، وفي نهاية المحادثة الجماعية قمنا بالتنسيق حول موعد وصولي إلى المطار لقيام أحد أعضاء التجمّع باستقبالي في المطار، فطلبتُ منهم بأنّي أرغب بالوصول في أسرع وقت ممكن بسبب المخاوف التي تحيط بي، وبعد إنهاء المحادثة الجماعية راسلتني السيدة (ايرين) عبر الواتس آب لتفهم مني بشكل أوضح أسباب المخاوف والتهديدات وسألتني إن كنتُ سياسياً أم لا بسبب التهديدات وأجبتها وأكّدتُ لها أنني ناشط حقوقي ولستُ سياسي وأرسلت لها ما يؤكد كوني ناشط حقوقي.

فيما يخص ما تمّ نشره عن حيازتي (لطبنجة وكثير من الفشك بدون رُخصة) فأؤكد أنّ الطبنجة التي وُجدت في مكتبي هي (طبنجة صغيرة يُستخدم فيها الخرز كلعبة لإصطياد البالونات الهوائية نفس تلك المتواجدة عند الشواطئ للترفيه) وأنّ الفشك هو عبارة عن (خرز وفشك هوائي) وكل ذلك لا يحتاج حيازته لأي رُخصة ويتم شراؤها من المحلات بكل تورة شراء إعتيادية، وفيما يخص ما تم نشره عن حيازتي لمبالغ مالية كبيرة وتصريف الكثير من الأموال، فأؤكد أنه لحظة توقيفي لم يكن بحوزتي سوى مبلغ (105 ليرات) مائة وخمس ليرات، وأنه لا يوجد في حساباتي البنكية سوى (900 دولار) تسعمائة دولار فقط وأنني لا يوجد لدي أي أموال أو ممتلكات أخرى، وعادةً أقوم بتصريف المال من الدولار إلى الليرة حسب إحتياجي اللحظي للمشتريات والمصاريف اليومية وهذا كلّه يزيد من التأكيد على عدم صحة جميع ماورد في الأخبار.

أؤكد أنني لم أعمل مع أي شبكة، فالمدعو (حسام النهار) تواصلي معه محصور فقط فيما ذكرته سابقاً، والمدعو (ابراهيم شويش) لا تربطه أي صلة بموضوع حصولي على التأشيرة الفرنسية ولا علم له بتقديمي على طلب التأشيرة و حصولي عليها إلّا بعد أن استلمتها (يوم إعتقالي) وهو مستأجر لغرفة مكتب في نفس مقر عملي ولولا تواجده صدفةً لحظة مداهمة الأمن لمقر عملي لما كان تمّ إعتقاله.

لقد عشتُ في تركيا عشر سنوات مُمتنّاً لما قدمته لنا الجمهورية التركية من أمان

لي ولعائلتي وملايين اللاجئين السوريين، ولولا ظروف حرمان أطفالي من التعليم لما فكرت بتقديم طلب للحصول على تأشيرة والخروج من تركيا، كما أني لم أغفل عن القيام بواجبي في رد جزء يسير من ذلك الجميل من خلال مشاركتي في العديد من الأنشطة والفعاليات التطوعية المشتة وكان أحدها المخاطرة بحياتي في إنقاذ العالقين تحت الأنقاض في انطاكيا عندما وقع الزلزال المؤلم في (شباط 2023) وقمت بإنقاذ العديد من العالقين تحت الأنقاض وإجلاؤهم إلى ولايات أخرى، وجميع أصدقائي يعلمون مدى محبتي لتركيا.

وأخيراً .. أودّ أن أذكّر الصحف ووسائل الإعلام أنّ تحرّي الحقائق هو واجب أخلاقي تمليه عليهم أخلاق المهنة، وهذا البيان الذي كتبته وأرسله لنشره على الرأي العام، هو لمن يرغب بمعرفة الحقيقة والإنصاف وعدم المشاركة في الظلم بنشر الافتراءات وإختلاق الروايات العارية عن الصحة، لأنّ من يختلق مثل تلك الافتراءات ويقوم بنشرها بعد أن مضى ثلاثة أشهر على توقيفي وتنصيب نفسه كبديل عن القضاء في توجيه الإدانة، لا يمكن له أن يفعل ذلك إلاّ إذا كان يهدف إلى التأثير على قرار المحكمة أو ربّما يهدف لغايات أبعد من ذلك.

إنّ هذه الافتراءات هي تشويه متعمّد للسمعة، وظلم كبير جداً لأطفال تمّ حرمانهم من والدهم بلا ذنب رُغم تعلّقهم الشديد به بعد أن كانوا محرومين من التعليم فقط، كما أنّه تلاعب كبير بالحقائق وإخلال بميزان العدالة.

أؤكد رفضي التام للتهمة وأؤكد عدم صحة كل ماوَرَدَ من إفتراءات وروايات مُختلقة وأؤكد براءتي منها.

أؤمن بعدالة ونزاهة واستقلالية القضاء التركي وأنتظر عرضي على المحكمة بعد الإنتهاء من التحقيقات لتبرئتي وإطلاق سراحي وإعادتي إلى أحضان أطفالي.

- نسخة للرأي العام تُنشر بثلاث لغات (التركية - الإنجليزية - العربية).

- نسخة لجميع الصحف ووسائل الإعلام وصفحات السوشيال ميديا التي نشرت وتناقلت الأخبار المزيّفة.

Ahmed Katie
24.02.2024